الدولة المدنية الحديثة هي مشروعنا الوطني الكبير الذي نؤسس له ونعبد الطريق لإنجازه

عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
14 OCTOBER
Email: 14october@14october.com
www.14october.com

وافق على مشروع اتفاقية مشاركة في الإنتاج بين وزارة النفط وشركة (أو إم في) .. مجلس الوزراء:

المصادقة على اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل مشروع تطوير كلية الهندسة بجامعة عدن

التأكيد على قيام مؤسسة موانئ خليج عدن بتشغيل وتطوير محطة عدن للحاويات

صنعاء / سبأ

واف_ق مجلس الوزراء في اجتماعه الأس_بوعي أمس برئاس_ة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة على مشروع اتفاقية المشاركة في الإنتاج المبرمة بين وزارة النفط والمعادن وشركة (او ام في) وشركائها في القطاع 86 منطقة جنوب العقلة محافظة ش_بوة التي تقدر مساحتها بحوالي 652 كيلو متراً مربعاً تقريبا ، وفوض وزير النفـط والمعادن بالتوقيع النهائي على الاتفاقية والتنسـيق مع وزير الدولة لشـئون مجلسي النواب والشـورى لاسـتكمال الإجراءات الدسـتورية للمصادقة عليها.

وبينت المذكرة الإيضاحية لمشـروع الاتفاقية المرفوعة من المجلس الاقتصادي الاعلـى ان هذه الاتفافية تشـمل التنقيب عن النفط والغـاز، حيث جرى طرح هذا القطاع للتنافس أمام الشركات العالمية والمفاضلة بين الشركات المتقدمة لطلب الاستثمار في هذا القطاع والاختيار وفقا لأفضل عرض فني واقتصادي مقدم.

إقرار مشروع توزيع الدعم المركزي والموارد على السلطة المحلية للعام 2013م

المطالبة بوضع ضوابط لإذاعات (إف إم) وتكييف أوضاعها حسب القانون الجديد

وأوضحـت ان الاتفاقية هي ضمـن الجيل الخامس الجديد الذي يتضمن نصوصا واحكاما خاصة بالتنقيب عن الغاز واصبحت نمطية في احكامها شـانها شـان الاحـكام المتعلقة بالنفـط الخام، واسـتوعبت كافة المسـتجدات بما في ذلك التصحيحـات والايضاحات التي تم التوقيع عليها في الاتفاقيات السابقة من هذا الجيل، بما في ذلك توصيات مجلس النواب الموجهة للحكومة سـابقا والمتعلقة بادخال بعض التحسينات والشروط الاقتصادية على مثل هذه الاتفاقيات.

و تضمنت الاتفاقية زيادة الاتاوات للنفط والغاز على الاتفاقيـات السـابقة وكذلك زيادة حصة المؤسسـة اليمنية للنفط والغاز باعتبارها اليد التشغيلية للوزارة والتـي تم رفعهـا الـى 17 بالمائة بدلا عن النسـبة البالغة 5ر13 بالمائة في الاتفاقيات السـابقة، اضافة الى تحسـين المنـح والتاكيـد على اعطـاء الاولوية للسـوق الداخلية بعد الاكتشاف التجاري للغاز وغيرها من الشـروط والتحسـينات التي تم ادخالها في هذه الاتفاقية.

وشـملت الاتفاقية بالاضافة الـى المقدمة 34 مادة وثمانية ملاحق، تنظم جميع مصالح وحقوق والتزامات الاطراف، بما فيها الاتاوات التي تاخذها الدولة للنفط الخـام والغاز وحصة وزارة النفط والمعادن المحمولة في الشـراكة والمدد المحددة لمرحلة الاستكشـاف، اضافـة الـى المنح التـي يدفعهـا المقـاول للتوقيع والتدريـب والدعم المؤسسـي والتنميـة الاجتماعية والبحوث والتطوير وغيرها.

وصادق مجلس الوزراء على اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل مشروع تطوير كلية الهندسة بجامعة عدن والموقعـة بين الحكومـة اليمنية والبنك الاسـلامي للتنمية بتاريخ 27 سـبتمبر 2012م، بمبلغ 7 ملايين و790 الف دينار اسـلامي، مـا يعادل 12 مليون دولار تقريبا.

وكلـف المجلـس وزيـري الدولة لشـئون مجلسـي النواب والشـورى والشـئون القانونية بالتنسـيق مع وزير التخطيط والتعاون الدولي لاستكمال الاجراءات القانونيـة والدسـتورية اللازمـة للمصادقـة علـى الاتفاقية.

ويهدف مشروع تطوير كلية الهندسة بجامعة عدن الـى توفير المهارات ذات الصلـة لخريجي الكلية بما يكفل زيادة فرصهم للحصول على العمل المناسب.

ويتضمن المشروع عدة عناصر تحوي مكونات فرعية وهي تحسين نوعية التعليم والبحث العلمي ومراجعة المناهج الدراسـية وتطويرهـا، والتدريب ودعم ادارة المشاريع.

وناقش مجلس الوزراء تقرير الهيئة العامة للاراضي والمسـاحة والتخطيط العمراني بشان حصر وتوثيق وتأجيـر اراضي وعقـارات الدولـة التي تسـتخدمها الهيئات والمؤسسات والشـركات العامة والمختلطة والقطاع الخاص..والزم المجلس بهذا الشـان جميع تلـك الجهات اسـتئجار كل مـا بحوزتها مـن اراضي وعقارات الدولة، وتقديم ما لديها من وثائق او عقود سـابقة بالتمليك او التاجير لفـروع الهيئة المختصة لفحصها وتوثيقها وتسـجيلها وفقـا للقانون وخلال ثلاثة اشهر من تاريخه.

وأكد على الوزارات والهيئات والمؤسسات والشركات العامة والسـلطات المحلية عدم منح التراخيص وحق الامتياز في الانشـطة التي يتطلـب تنفيذها على اي مـن اراضـي وعقارات الدولـة الا بعـد الحصول على عقـد الانتفاع مـن الهيئة العامة للاراضـي او فرعها المختص.

وشـدد المجلس على جميع الوزارات واجهزة الدولة المختلفـة احالة كافة البيانات عن الارض التي سـبق تسليمها او منح اي تراخيص او حق الامتياز فيها دون الرجوع الى الهيئة العامة للاراضي مع البيانات اللازمة عن الشركة او المسـتثمر للهيئة العامة للاراضي مع ابلاغ اصحاب الشان بمراجعة الهيئة لمعالجة وضعهم خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر.

واطلع مجلـس الوزراء على تقرير وزير النقل الخاص بالاجـراءات المطلوبة لتطوير ادارة وتشـغيل محطة عـدن للحاويات خـلال المرحلة القادمـة، وذلك بعد انهاء اتفاقية التأجير مع موانئ دبي العالمية.

وأكد بهذا الشـان على قيام مؤسسـة موانئ خليج عـدن اليمنية بتولـي تطوير وتشـغيل وادارة محطة عـدن للحاويـات بنفسـها او عن طريق شـركة عدن لتطوير الموانئ الواردة في اتفاقيتي التسـوية ونقل الحصص على ان يكون لها شخصية اعتبارية مستقلة وتسجل في المنطقة الحرة كمشروع استثماري لتحل محل المشـغل السـابق في كافة العمليـات الخاصة بالمحطة والحقوق والالتزامات.

كمـا أكد على بقاء كافـة اللوائح الماليـة والادارية والفنية التي كان معمولاً بها في المحطة قبل انتقال الحصص الى مؤسسـة موانئ خليج عدن لحين تقرير الآلية المناسـبة لتطوير وتشـغيل المحطـة وفقا لما هو معمول بـه دوليا وبما يتلاءم مـع طبيعة التجارة الملاحية الدولية.

ووجـه المجلـس بهـذا الخصـوص باعـداد رؤيـة اسـتراتيجية متكاملة لوظيفة ميناء عـدن وتطويره، بالاسـتعانة باستشـاريين وخبرات دولية، بما يعيد الـدور الاقتصـادي الفاعـل للميناء فـي خدمة عدن والاقتصاد الوطني.

واعتمـد مجلس الـوزراء نتائج المعالجـات الخاصة باوضـاع عمال الشـحن والتفريـغ في ميناء المكلا، بنـاء علـى التوافـق الـذي تم بيـن ممثلـي الجانب الحكومي والادارة المشـتركة للميناء، وذلك لتصفية اعمالها وتسـوية الالتزامات المتاخـرة عليها.. حيث اوضـح التقرير المقدم من وزيـر النقل انه عقب قيام الادارة المشـتركة بتوقيـف نشـاطها سـيتم مزاولة نشاط الشـحن والتفريغ بميناء المكلا بصورة فردية وتنافسـية بموجب ما تقوم به مؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية.

واطلع مجلس الوزراء على مذكرة وزير الإعلام بشان طلبات تراخيص لإذاعات اف ام في اليمن.. حيث اكد المجلـس بهـذا الخصوص علـى وزارة الإعلام إعداد الضوابط لهذه الإذاعات بمـا يكفل تكييف أوضاعها حسـب قانون الإعلام السمعي والبصري والإلكتروني عند صدوره.

وفـوض المجلـس وزيـر الإعـلام منـح التراخيص للإذاعات التي قدمت طلبات تراخيص، وفقا للضوابط التي سيتم إعدادها من الوزارة.

واطلـع مجلـس الـوزراء علـى تقريـر وزيـر النفط والمعادن عـن زيارته والوفد المرافق له إلى فرنسـا للتفاوض حول تحسين أسعار بيع الغاز اليمني المسال والنتائج التي تمخضت عنها هذه المفاوضات.

وأحال المجلـس التقرير إلى لجنـة وزارية من وزراء الدولة لشـئون مجلسي النواب والشـورى والكهرباء والطاقة والعدل والماليـة والصناعة والتجارة والشئون القانونية والنفط والمعادن لدراسة التقرير من كافة النواحـي القانونية والرفع إلـى المجلس في اجتماعه القادم للمناقشة واعتماد ما يلزم.

وأثنى مجلس الوزراء علـى الجهود التي بذلها وزير النفـط والمعادن وفريق العمـل المرافق له في هذه الزيارة وذلك ضمن الجهـود الجارية لتحقيق العدالة في أسعار بيع الغاز اليمني المسال، وتعظيم استفادة الاقتصاد الوطني من هذه الثروة الهامة.

ووافـق مجلس الوزراء على مقترحـات وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بشـان معالجة قضايا الموظفين الفائضيـن المحالين إلى صندوق الخدمـة المدنية والمفصولين عن العمل لدى الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية (يدكو)، على أن يتم التنسيق بذلك مع وزارة المالية لتنفيذ هذه المعالجات ووفقا للقانون.

واسـتعرض المجلس تقرير وزير الشـئون القانونية حول نتائج اللقاء التشـاوري الأول للإدارات القانونية في كافة أجهزة ومرافق الدولـة المنعقد بصنعاء في الفتـرة مـن 29 سـبتمبر وحتى 1 أكتوبـر 2012م.. وبـارك المجلس نتائـج اللقاء.. مؤكدا علـى الوزارات والمؤسسـات والشـركات العامـة وكافـة أجهـزة مرافـق الدولة الالتـزام بعرض ومراجعـة الاتفاقيات الدولية والداخلية والعقود الخاصة بتنفيذ المشـاريع الاسـتثمارية وذلـك علـى وزارة الشـئون القانونية ومكاتبهـا والإدارات العامـة للشـئون القانونية قبل إبرامها مع الغير وخاصـة التي يترتب عليها التزامات ماليـة..كما اكد على ضرورة عرض مشـاريع القوانين واللوائـح والقـرارات علـى وزارة الشـئون القانونية للمراجعة القانونية قبل عرضها على مجلس الوزراء.

وأقر نقل التبعية المالية والإدارية والفنية للعاملين بالإدارات القانونية في الوزارات والهيئات والمؤسسات وكافة مرافق الدولة إلى ديوان عام الوزارة.

كما شـدد المجلـس علـى الـوزارات والمؤسسـات والهيئـات والشـركات العامة الالتـزام بصرف أتعاب المترافعين في قضايا الدولة وفقا للنسب المقررة في قانـون قضايا الدولة بمجرد الاسـتحقاق دون تأخير، وإدراج بنـد للأتعـاب والمصاريـف القضائيـة ضمن موازنـة الجهات المعنية للعام القادم وعدم صرفه إلا للغرض المحدد لذلك..وكلف وزير الشـئون القانونية بالتنسـيق مـع الجهـات المعنيـة ذات العلاقة إعداد مصفوفة تنفيذية مزمنة للإجراءات المقترحة للنتائج التي تضمنها البيان الختامي ورفع النتائج إلى مجلس الوزراء خلال شهر من تاريخه.

وأقر مجلس الوزراء مشـروع توزيـع الدعم المركزي الرأسـمالي والموارد العامة المشتركة على الوحدات الإدارية للسـلطة المحلية للعام المالي 2013م، بناء علـى المذكـرة المقدمـة مـن وزراء الإدارة المحلية والمالية والتخطيط والتعاون الدولي بهذا الشان.

وقدر المشـروع الدعـم المركزي الرأسـمالي للعام القادم بمبلغ 15 مليار ريال، فيما قدرت الموارد العامة المشتركة بمبلغ 13 ملياراً و848 مليون ريال.

واعتمـد توزيـع هـذا الدعم علـى معاييـر الكثافة السـكانية ووفـرة مـوارد الوحدة الإدارية وشـحتها، إضافة إلى مسـتوى النمـو الاقتصـادي والاجتماعي ونسـبة الحرمان وكفـاءة الأداء في تحصيـل الموارد المالية وسلامة إنفاقها.

ووجـه المجلس وزيـر الإدارة المحليـة بإبلاغ كافة الوحـدات الإدارية بمقدار حصـة كل منها من الدعم المركزي الرأسمالي والموارد العامة المشتركة للعام المالـي القادم، مع التأكيد عليهـا بالالتزام بمواجهة تغطيـة تكاليف تنفيـذ المشـاريع قيـد التنفيذ قبل الدخـول فـي مشـاريع جديـدة، واسـتغلال مواردها المحليـة وحصصهـا من المـوارد المشـتركة لإنجاز ذلك.

وأكد المجلس على وزيـر المالية وضع مبالغ الدعم المركزي الرأسـمالي تحت تصرف الوحـدات الإدارية وفقـا للتوزيـع المعتمـد بعد اسـتكمال الإجـراءات الدسـتورية والقانونيـة الخاصـة بالمصادقـة على الموازنة العامة للدولـة للعام المالي 2013م، وذلك علـى صورة دفعـات كل ثلاثة اشـهر.. وكلـف وزارة التخطيـط والتعـاون الدولـي بمتابعـة سـير تنفيذ المشـروعات وإعداد تقارير تقييم عن مستوى التنفيذ ورفعها إلى المجلس بشكل دوري.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلـس الـوزراء على تقريـري وزيرة الشـئون الاجتماعيـة والعمـل عـن مشـاركتها فـي اجتماعي مجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشئون الاجتماعية بـدول مجلس التعاون لدول الخليـج العربي، واللذان عقدا بالعاصمة السـعودية الريـاض خلال الفترة من 23 - 26 سبتمبر الماضي.

تواصل اللقاءات التشاورية لبرنامج المراقبة الاجتماعية والتدابير غير الاحتجازية بالتواهي في عدن

عدن/محمد فؤاد:
تصوير/نبيل العروية

تتواصل لليوم الثاني على التوالي بقاعة نادي الميناء الرياضـي بمديريـة التواهي محافظة عـدن اللقاءات التشـاورية لمناقشـة برنامـج المراقبـة الاجتماعيـة ،التدابيـر غير الاحتجازية للأحداث ومن اجل تشـكيل لجـان لحماية الطفـل بمديريات المحافظة وتسـتمر خلال الفترة من (15 - 20) أكتوبر الجاري ، ويشـارك فيها مختصون بقضايا الطفولة وائمة المساجد وعقال الحارات، وتنظمها وزارة الشـؤون الاجتماعية والعمل بالتعـاون مـع منظمة اليونسـيف والاتحـاد الأوروبي والسـلطة المحلية بمحافظة عدن والمجلس المحلي بمديرية التواهي.

وفي افتتـاح اللقاء ألقى الأخ سـمير الوهابي رئيس لجنة التخطيـط والتنمية بالمديريـة كلمة نيابة عن قيـادة المجلس المحلـي بالمديرية عبـر خلالها عن سـعادته بمشـاركته في هـذه الفعالية التـي تتعلق بتشـكيل لجان الطفـل بمديريـات المحافظة لإيجاد التدابير غير الاحتجازية للأحـداث معتبراً خلال حديثه أن هذا العنوان يعـد عنوانا مهماً وخاصة فيما يخص أوضـاع الطفولة التي يعيشـونها متطرقا إلى القصور في الجانب الأمني والخدمات ،مشيرا إلى أن مثل هذه الأنشـطة يجب أن تترجم على الواقع من خلال كفالة حقوق الطفل سـواء في المأكل والمشـرب والملبس أوالتعليم والترفيه.

وسـلط الوهابـي خلال كلمتـه الضوء على انتشـار ظاهـرة الفقـر بالمديرية الـذي انعكس بـدوره على الأطفال معولا على منظمات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن حقوق الطفل فـي المديرية بالقيام بدور ايجابي من اجل الدفع بعجلة التنمية بما يتعلق بتوفير أماكن الترفيه للأطفال.

مـن جانبـه أوضح الأخ عـادل دبوان رئيـس الدفاع المدنـي بمكتب الشـؤون الاجتماعية بعـدن أن عقد مثـل هـذا اللقاء جـاء بمثابة رسـائل توعوية بشـأن موضـوع الرقابـة الاجتماعية للخـروج بخلاصة لتشـكيل لجان للحمايـة في نهاية الدورة بالمديرية تكون المشاركون فيها من منظمات المجتمع المدني وعقال الحارات وأئمة المساجد مشيرا إلى انه قد تم إنشـاء لجان حماية للطفل في عدد من المحافظات ومن بينها محافظة عدن.

وأشار دبوان إلى اللقاء يناقش موضوع الحد من حجز الأطفال في مراكز الرعاية وفي السجون جزء ارتكابهم عـدداً من الجنـح إلى جانـب تثقيف المشـاركين في الدورة حول كيفية التعامل مع هذه المواقف.

وفي كلمة للقاضية أفراح بادويلان رئيسـة محكمة الأحـداث بعـدن تحدثت من الجانـب القانوني حول مفهوم اللجان الرقابية والإدارية مشيرة خلال حديثها إلى أنه لايمكن لأحد فهم مصطلح الحجز إلا من خلال تنفيـذ الأحكام القضائية التـي تواجه الأطفال الذين ارتكبـوا جنحاً ، والـى خطورة هذا التعامل والسـلوك فـي قطع صلة الطفـل عن العالم الخارجـي عند زجه بالسـجن موضحة في الوقت نفسه الوصمة وتأثيرها علـى الحدث بإلصـاق وصمة ما ارتكبـه وبإبعاده عن المجتمع والمحيط به(مدرسـته وأسرته) وركزت على التعامل قضائيا مع فئة الأحداث والآثار والانعكاسـات النفسـية والجسدية التي يسببها الاحتجاز على الطفل سـواء بالسـجون أو بغرفة معزولة داخل منزل أسرته التي يعيش معها ، مشـيرة إلـى أن الصدمة العصبية القوية التي يمكن أن يتعرض لها الطفل الحدث أثناء احتجازه قد تؤدي إلى موته.

هـذا وقـد قدمت فـي الـدورة التي اسـتمرت ليوم واحد عـدد من المحاضرات التوعويـة التي تندرج في رعايـة وحماية الأطفال إلـى جانب حلقات نقاش أثرت مضمون الدورة.

في ختام الـدورة التدريبية تم الإعلان عن تشـكيل لجنة حماية الطفل بمديرية التواهي مكونة من (15) عضواً من المشاركين في الدورة.

حضر تدشـين الـدورة الشـيخ علي صالح العيسـي رئيس لجنة الشـؤون الاجتماعيـة بالمجلس المحلي بالمديرية والدكتور احمد حمود المخلافي أستاذ علم الاجتماع جامعة صنعـاء والأخ أنيس الحجر مدير إدارة التربية بالمديرية وعدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني بالمديرية.